فقد كانت الدولة العثمانية وحتى منتصف القرن التاسع عشر،تعتبر نفسها، ممثلة بالسلطان،صاحبة الارض ومالكتها الحقيقية وصاحبة الحق بالثالي في حصيلة الضرائب والرسوم والاعشار، مقابل سكان الارياف من الفلاحين الذين اعتبروا اصحاب حق الانتفاع بها طالما استمروا في زراعة الاراضي التي بحوزتهم وتأدية ما يتوجب عليهم من التزامات مالية لخزينة الدولة.وقد انحصرت الملكية الفردية في فلسطين، حتى اصدار قانون الاراضي عام ١٨٥٨، بالاشكال التالية:

- الاراضي الواقعة داخل المدن والقرى وتلك المحيطة باماكن السكن.
- نسبة ضئيلة جدا من الاراضي الزراعية، لم تكن تتجاوز ٥٪ من مجمل الاراضي المزروعة في فلسطين. اما الغالبية العظمى من اراضي فلسطين فقد كانت مشاعا غير مملوك او وقفا. وصنفت الاراضي المشاع بالاراضي الأميرية المزروعة بتصرف الفلاحين،والاراضي المتروكة كالاحراش والمراعي، والاراضي الموات كالجبال.

وكان نظام تحصيل الضرائب في الدولة العثمانية وحتى مطلع النصف الثاني من القرن الخامس عشر، في عهدة الادارة المالية، ثم تحول بعد ذلك الى نظام الالتزام الذي استمر حتى اواخر القرن التاسع عشر. وقد قام هذا النظام بشكل اساسي على دفع رواتب موظفي الدولة العثمانية من عسكريين ومدنيين باقطاعهم، بمعنى تلزيمهم، بعض الاراضي الزراعية مقابل ما يقدمونه للسلطنة العثمانية من خدمات على الصعيدين المالي والعسكري. ولم يكن هذا التلزيم يعني حق التملك الشخصي والتصرف بالارض كما كانت عليه حال الاقطاع في الغرب الامر الذي ادى الى افقار النظام الزراعي ونهب المحاصيل من قبل اصحاب الالتزام وبالتالي عدم استفادة الفلاحين من ناتج عملهم في الارض.

ثم أتى قانون الاراضي العثماني عام ١٨٥٨ ليتماشى مع الاتجاه المعروف بالتنظيمات العثمانية (خط كلخانة) التي اصدرها السلطان محمود الثاني في ١٨٣٩، والغى هذا القانون احكام نظام الالتزام في الامبراطورية العثمانية واصبحت الاراضي خاضعة للملكية الفردية يسري عليها حق الارث والوقف والرهن والبيع كالاموال المنقولة وغير المنقولة، وصدر نظام قانون الطابو (اي تسجيل الاراضي) عام ١٨٦١. اما عملية تسجيل الاراضي فلم تبدأ في فلسطين الا بين الأعوام ١٨٦٨-١٨٧٣.